



(تقييم كفاءة الأداء لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية للمدة
(2014 - 2021))

(Evaluation of the Performance Efficiency of Al-Mansoor
Company for Pharmaceutical Industries Medical Products
(2015-2021))

الباحث. منتظر عبد الحسن عمران
أ.د. حنان عبد الخضر هاشم الموسوي
Prof. Dr.Hanan Abdulkhidhr Hashim AL.musawy Montadher Abdul-Hesen Omran
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

للتعرف على مدى تحقيق المشاريع الدوائية لأهدافها تم القيام بدراسة تقييم كفاءة الأداء لشركة المنصور للصناعات الدوائية باستخدام معايير ومؤشرات متعددة، فضلا عن توجيه اهتمام المستثمرين والباحثان للمتغيرات الخاصة بالشركة وإيضاح المعوقات والتحديات التي تواجهها بشكل خاص والتي تواجه صناعة الدواء في العراق بشكل عام. وأستمد البحث أهميته من أهمية السلع الدوائية كونها سلع إستراتيجية مهمة لارتباطها بحياة الإنسان والأمن القومي والدوائي، وافترضت الدراسة بأن شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية قد عملت بشكل كفوء خلال المدة (2014 - 2021). وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات التي تسهم في تطوير صناعة الدواء في شركة المنصور بشكل خاص والشركات الأخرى بشكل عام ورفع مساهمتها في تطوير الصناعة بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: تقييم كفاءة الأداء، شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الدوائية، صناعة الدواء في العراق

Abstract

To identify the extent to which pharmaceutical projects achieve their goals, a study was carried out to evaluate the performance efficiency of Al-Mansoor Pharmaceutical Industries using multiple criteria and indicators, as well as directing the interest of investors and researchers to the company's variables and clarifying the obstacles and challenges it faces in particular and facing the pharmaceutical industry in Iraq in general. The research derives its importance from the importance of pharmaceutical commodities as they are important strategic commodities because they are related to human life, national security



and medicine. The study assumed that Al-Mansoor Company for Pharmaceutical Industries and Medical Appliances worked efficiently during the period (2014-2021). Through this study, a number of results and recommendations have been reached that contribute to the development of the pharmaceutical industry in Al-Mansoor Company in particular and other companies in general and raise its contribution to the development of the industry in general.

Keywords: performance efficiency evaluation, Al-Mansoor Company for Pharmaceutical Industries and Pharmaceutical Supplies, Pharmaceutical industry in Iraq

المقدمة

تعدّ عملية صناعة الدواء أمراً بالغ الأهمية اقتصادياً لما لها من أهمية في زيادة الإيرادات وتقليل الاستيرادات منه، نتيجة لما يمثله استيراد الدواء من استنزاف للعملة الأجنبية نتيجة للحاجة الماسة إليه، لذا فإن الاهتمام بالصناعة الدوائية وتحقيق جزء كبير من الاكتفاء الذاتي يعدّ أمراً مهماً لما يقدمه من مساهمات اقتصادية واجتماعية وقومية، إذ تساهم هذه الصناعة بشكل عام في زيادة النمو الاقتصادي وكذلك تساهم في توفير فرص العمل وتحسين الواقع المعيشي في المجتمع، فضلاً عن مساهمتها بتخفيض تكاليف العلاج والتي تعدّ كبيرة جداً نتيجة لفرض الشركات الأجنبية أسعار كبيرة على منتجاتها لعدم وجود منافسة لها، ولما يمثله الدواء من سلعة بالغة الأهمية لا يمكن الاستغناء عنها وبالخصوص علاج الأمراض المزمنة وغيرها من العلاجات المهمة والعاجلة والواجب توفرها، ويعدّ قطاع صناعة الأدوية من الصناعات سريعة وفائقة التطور لارتباطها بعملية البحث العلمي وكذلك ارتباطها بالوضع الصحي العام. وتعدّ صناعة الدواء من الصناعات المهمة والإستراتيجية، ومن الأدلة على ذلك هو سرعة نموها إذ تعدّ هذه الصناعة هي الأولى في العالم بتحقيق الأرباح لأنها لا تتأثر بالوضع الاقتصادي غالباً، إذ يتميز الدواء بأنه سلعة غير مرنة إذ يتم الطلب عليها سواء ارتفع سعرها أم انخفض، لذا ونتيجة لذلك فإن الاستثمار بهذه الصناعة يعدّ مهماً لتحقيق الأمن الدوائي والصحي فضلاً عما تحقّقه من مردود مالي كبير، ولما تمثله من حاجة مهمة في المجتمع، فضلاً عن أهميتها في كونها ذات أهمية كبيرة في الحفاظ على الأمن القومي، ومن هذا المنطلق ظهرت أهمية الاهتمام بمشاريع صناعة الدواء في دول العالم بصورة عامة، وفي العراق خاصة كونها تمثل استثمار



مهم وذو مردود مالي جيد بالمقارنة مع مشاريع أخرى، وهنا يأتي دور عملية تقييم كفاءة الأداء لتقييم فاعلية المشاريع المقامة ومدى التزامها بالخطة الموضوعية ومدى تحقيقها للموارد وحصولها على حصة سوقية تمكنها من الاستمرار. ونتيجة للأهمية التي يمثلها هذا القطاع الصناعي لذا فقد تم اختيار موضوع البحث والذي يحمل العنوان (تقييم كفاءة الأداء لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية للمدة 2014-2021).

أهمية البحث:- Research Importance

يستمد البحث أهميته من أهمية السلعة التي تنتجها شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، إذ يعتبر الدواء سلعة إستراتيجية مهمة وضرورية لأنها ترتبط بحياة الإنسان في جانبها الاقتصادي والإنساني، كما إنها من السلع المتغيرة والمتطورة بشكل مستمر لكونها تخضع للبحوث والدراسات والمستجدات العالمية وكذلك تعتبر من السلع المهمة التي تحاول الدول من خلالها تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالنتيجة تحقيق الأمن الدوائي.

أهداف البحث:- Aims of the Research

يهدف البحث إلى بيان مدى كفاءة الأداء لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومدى تحقيقها للأهداف المخططة، بالإضافة إلى بعض الأهداف الأخرى:

- 1- توجيه اهتمام المستثمرين والباحثان للمتغيرات الخاصة بالشركة والاستفادة من النتائج التي توصل إليها الباحثان.
- 2- التعرف على واقع صناعة الدواء في العراق من خلال شركة المنصور للصناعات الدوائية، وإيضاح التحديات والمعوقات التي تواجه صناعة الدواء في العراق.

فرضية البحث:- Research Hypothesis

إن شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية عملت بشكل كفوء للمدة (2014 - 2021).

مشكلة البحث:- Research Problem

تعتبر صناعة الدواء ذات أهمية نظراً لما تتميز به من دور فاعل ومكانة عالمية في الاقتصاد بشكل عام ولحاجة العراق لمثل هذه الصناعات لتعويض النقص الحاصل لذا تولدت مشكلة البحث بطرح السؤال الآتي:



إلى أي مدى أسهمت شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية في دعم الصناعة الدوائية في العراق، وهل عملت بشكل كفوء وجيد للمدة (2014-2021)؟ في ظل المعوقات والعراقيل التي عانى منها عموم الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: تقييم كفاءة الأداء: أساسيات مفاهيمية ونظرية:

أولاً: مفهوم تقييم كفاءة الأداء **Concept of Effic. Perf. Appraisal**

بالنظر لأهمية تقييم كفاءة الأداء فقد تطورت بفكرتها ومفهومها بمرور الزمن تبعاً للتطور الحاصل في الهيكل التنظيمي والمؤسسي والإنتاجي للوحدات الاقتصادية والقطاعات الصناعية والقطاعات الأخرى ككل، وقد تم تعريف مفهوم تقييم كفاءة الأداء بتعاريف عديدة نذكر منها ما يأتي: فقد عرفت بأنها (عملية تهدف للتعرف على نشاط المشروع لقياس النتائج التي تم تحقيقها ومقارنتها مع الأهداف التي حددت سابقاً وتحديد الانحرافات الناتجة)ⁱ، وبذلك يركز هذا التعريف على معرفة المدى الذي حققته الوحدة الاقتصادية من الأهداف المعدة مسبقاً في الخطة الإنتاجية. كذلك تم تعريفها بأنها "إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المشروع للأهداف التي أقيم من أجلها ومقارنة تلك الأهداف بالأهداف المخططة ومعرفة مقدار الانحرافات عن ما تم تحقيقه فعلاً، مع تحديد أسباب تلك الانحرافات وأساليب معالجتها"ⁱⁱ، ولا يختلف هذا التعريف عن سابقه من حيث الطابع المحاسبي، إلا إنه يأخذ بالحسبان تقديم الحلول والمعالجات للانحرافات الموجودة. وعرف تقييم الأداء بأنه (الرقابة على الأداء الفعلي من خلال الفحص الموضوعي بهدف تشخيص النظم والسياسات وإدارة العمليات ونتائج النشاطات التي تخضع للرقابة وتقييم الأداء، ومقارنتها بما هو مخطط وذلك لتحديد الانحرافات بالتنفيذ وبيان أسبابها وسبل معالجتها لتحقيق الأداء الأفضل بفاعلية وكفاءة اقتصادية)ⁱⁱⁱ.

ومن خلال ما تقدم يمكننا أن نعرف تقييم كفاءة الأداء بأنها عملية رقابية على قدر عالي من الوعي الإداري والاقتصادي تهدف لتحديد مكامن الخلل والانحرافات بسير العمل في المشاريع الاقتصادية، بالإضافة إلى تحديد مدى الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة من خلال مقارنة النتائج والأهداف التي تحققت فعلاً من نشاطات الوحدات مع المعايير والمؤشرات والأهداف المحددة مسبقاً، للوقوف على نسبة الانجاز المتحقق ومقدار الانحراف وتحديد المراكز والوحدات المسؤولة عن الخطأ ومن ثم اقتراح حلول لمعالجتها بأسرع وقت ممكن.



ثانياً: أهمية تقييم كفاءة الأداء: Importance of Effect Perfor. Appraisal

تتضح أهمية تقييم كفاءة الأداء من الدور الذي تمارسه في مراقبة النشاط الاقتصادي ومن أهمية النشاطات الاقتصادية ذاتها ويمكن إيجاز هذه الأهمية بالنقاط التالية:^{iv}

1- تساعد الوحدات الاقتصادية للكشف عن الاختلالات ومن ثم إيقاف الهدر الحاصل بالموارد الاقتصادية وعدم استمراره وانتقاله إلى وحدة أخرى عند وجود ترابط بين الوحدات، والمساعدة على تجنبها في الخطط المستقبلية.

2- هنالك ارتباط مهم بين عملية التخطيط وتقييم كفاءة الأداء، إذ تساعد عملية تقييم كفاءة الأداء في التخطيط من خلال توضيح مدى تنفيذ الخطط وسير العمليات الإنتاجية وكذلك توجيه العاملين لأداء الأعمال المكلفين بها بأفضل شكل، وتقدم توجيهات للجهات المشرفة من الإدارات العليا.

3- إن خطة الوحدة الإنتاجية ترتبط بالخطة الاقتصادية القومية، لذا فإن تقييم كفاءة الأداء يؤدي إلى متابعة المستمرة وتنظيم المدخلات والمخرجات للوحدات الإنتاجية لتحقيق الأهداف المخططة على المستوى القومي.^v

4- تساعد على معرفة البرامج التدريبية والتطويرية التي تحتاجها الوحدة الاقتصادية، وكذلك الأجور والحوافز والمكافآت التي ستقدم للعاملين ورسم السياسات والتنبؤات المستقبلية ومدى الحاجة للموارد والقدرات الإنتاجية وكذلك معرفة قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. خلق شعور بالانتماء والمسؤولية لدى الفرد الذي يعمل بالوحدة الاقتصادية، إذ إن الفرد متى ما علم إن أداءه ونشاطه متابع وخاضع للتقييم من قبل الإدارات والمؤوسين فإنه سيبدل ما بوسعه للظهور بأفضل صورة عن طريق تأدية عمله بأحسن وجه وأقصى جهد ممكن ومن ثم مساهمته بتحقيق الأهداف. ومن خلال ذلك نستنتج أهمية تقييم كفاءة الأداء من أهميتها في تحديد مكامن الخلل في الأداء والجهات المسؤولة عنه، بالإضافة لأهميتها كأداة للرقابة على تنفيذ الخطة المرسومة مسبقاً ومدى استغلال الموارد المتاحة، فضلاً عن أهميتها في تحديد البرامج التدريبية والخطط ورسم السياسات المستقبلية.

ثالثاً: أهداف تقييم كفاءة الأداء: Goals of Economics Performance Evaluation

إن عملية تقييم كفاءة الأداء مهمة وتضع بالحسبان أهداف محددة كونها تعد ضرورية للمشاريع والمؤسسات ومختلف الجهات والقطاعات، وتختلف الأهداف من حيث المستويات إذ يمكن تقسيمها إلى:^{vi}



1- أهداف عامة: ومنها التعرف على مدى الاستغلال للموارد المتاحة مقارنة بالأهداف المطلوب تحقيقها والمساعدة على وضع الخطط المستقبلية، وتحديد نقاط الضعف والقوة بشكل عام، ومعرفة التهديدات التي تواجه المشروع من البيئة الخارجية وكذلك الفرص المتوفرة.

2- أهداف على مستوى الوحدات الاقتصادية: ومنها التعرف على مكامن الخلل والضعف في نشاطات الوحدة الاقتصادية ومساعدة الأجهزة الرقابية المختلفة على أداء أعمالها، تحديد مستوى انجاز الوحدة للوظائف المكلفة بها، ومعرفة إمكانية الوحدة بالإيفاء بالتزاماتها للوحدات الأخرى، لكون العلاقة تبادلية وخاصة في الصناعات التي تدخل في صناعات وسيطة وكذلك من حيث الإنتاج والتسويق، والمساعدة في رسم السياسات وإعداد الخطط وتحديد مراكز المسؤولية ومهام كل قسم وكل مركز في الوحدة.

3- أهداف على مستوى الإدارة: ومنها مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير العمل من خلال تحديد المراكز المسؤولة عن الأخطاء والانحرافات في العمل، وتحديد نقاط الضعف لدى العاملين، لمحاولة التغلب عليها وتحويلها لنقاط قوة، والمساعدة في اتخاذ قرارات النقل والترقية والاستغناء .. الخ.

4- أهداف على مستوى العاملين: منها تحديد الحاجة الفعلية لإعداد العاملين ومقدار الفائض في الأقسام والوحدات، وما المعوقات التي تواجههم كعدم توفر المعدات أو السياسات ولوائح العمل التي تعرقل سير العمل، وتحسين عملية الإشراف على العمل من خلال المتابعة والرقابة الدورية على سلوك المرؤوسين باستمرار ورفعها إلى الإدارة في الوقت المناسب، ويمكن إيجاز هذه الأهداف في الشكل رقم (1).

شكل رقم (1) أهداف تقييم كفاءة الأداء



المصدر: من إعداد الباحثان



رابعاً: مفهوم معايير ومؤشرات تقييم كفاءة الأداء:

تتعدد وتتنوع معايير تقييم كفاءة الأداء باختلاف الهدف وكذلك باختلاف نوع المشروع, لذا يفترض تحديد المعايير المناسبة التي تستخدم في المشروع والتي تتوافق مع نشاطه وكذلك يفترض إن تتلاءم المعايير مع أهداف المشروع التي ينبغي تحقيقها.^{vii} وكذلك عرف المؤشر بأنه "وسيلة لقياس الأداء أو التقدم تجاه تحقيق الأهداف العلمية للمؤسسة أو الوحدة, وتساعد الوحدة على فهم أهداف المؤسسة وكيفية تحقيقها بشكل جيد".^{viii} وتعتبر المعايير والمؤشرات مقياس لمدى نجاح الوحدة في تحقيق الأهداف المحددة, ومثال على ذلك مؤشر معدل العائد على الاستثمار, وهذا المؤشر يقيس الربح المتحقق ويقارنه بالمعدل المحدد فإذا تجاوز الحد فمعناه إن الوحدة تسير بشكل صحيح وتحقق هذا الهدف, وإذا كان أقل من الحد فمعناه إن الوحدة تواجه مشاكل وانحرافات في عملها ويجب معالجتها, إذ من خلال ذلك يمكننا القول بان كلاً من المؤشر والمعياري يعدان وسيلة لقياس أداء الوحدات الاقتصادية من خلال النسب والأرقام المحددة والتي تشير إلى مدى نجاح النشاط المراد تقييمه وكذلك تساعد في إعطاء الرأي المناسب على كفاءة وفاعلية الوحدة.^{ix} وبمعنى آخر إن المؤشرات والمعايير كلاهما يعد أدوات نستدل من خلالها على نجاح أو عدم نجاح الوحدات الاقتصادية في أداء مهامها.

خامساً: معايير تقييم كفاءة الأداء

إن المعايير والمؤشرات التي سيتم تطبيقها على الوحدة الاقتصادية بشكل مباشر لتقييم أداءها وكفاءتها في العمل وتشمل هذه المعايير ما يأتي:

1- معيار الإنتاجية Productivity Criteria:

إن مصطلح الإنتاجية يشير إلى النسبة ما بين المدخلات والمخرجات, وإن الإنتاجية كلما ارتفعت فإن هذا يعني تحقيق أكبر كمية ممكنة من المخرجات بأقل قدر ممكن من المدخلات, ومن أهمية الإنتاجية هي إنها تقيس الكفاءة في استخدام الموارد البشرية وغير البشرية والتي تكون متاحة داخل الوحدات الاقتصادية للمشروع, حيث إن هذا القياس يعتبر أسلوب مهم لمعرفة الكفاءة في استخدام المدخلات والفاعلية لتحقيق الأهداف المحددة.^x

وتقسم الإنتاجية إلى نوعين:

أ- الإنتاجية الكلية Overall Productivity: تقيس الإنتاجية الكلية نسبة إجمالي المخرجات من السلع التي تم إنتاجها إلى إجمالي المدخلات خلال مدة معينة, ويمكن التعبير عن الإنتاجية الكلية بالمعادلة الآتية:



$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{المخرجات (كمية أو قيمة الإنتاج)}}{\text{المدخلات (كمية أو قيمة عوامل الإنتاج)}}$$

ب- **الإنتاجية الجزئية Partial Productivity**:^{xiii} تقيس الإنتاجية الجزئية إنتاجية كل عنصر على حدة، كقياس إنتاجية العمل أو إنتاجية رأس المال أو إنتاجية الآلات، وان الاكتفاء بعنصر واحد لا تعطينا فكرة كاملة ودقيقة عن الإنتاجية الكلية لان الإنتاجية لعنصر معين قد تكون مرتفعة بينما لعنصر آخر قد تكون منخفضة.

• إنتاجية العمل **Labor Productivity**:^{xiii} تربط هذه العلاقة بين كمية أو قيمة الإنتاج وبين عدد العاملين أو ساعات العمل ويمكن استخراج قيمة إنتاجية العمل من خلال المعادلة الرياضية التالية:

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{كمية أو قيمة الإنتاج}}{\text{عدد العاملين أو ساعات العمل}}$$

• إنتاجية الأجر:^{xiv} إن إنتاجية الأجر تمثل إنتاجية كل دينار مصروف على الأجور أو بمعنى آخر إنتاجية كل دينار من القيمة المضافة الإجمالية خلال مدة زمنية معينة، ويمكن استخراجها من المعادلة الآتية:

$$\text{إنتاجية الأجر} = \frac{\text{كمية أو قيمة الإنتاج}}{\text{اجمالي الأجور}}$$

• إنتاجية رأس المال **capital productivity**:^{xv} قياس العلاقة بين رأس المال المستخدم في الإنتاج وكمية أو قيمة الإنتاج، ويستخدم هذا المؤشر لقياس كفاءة أداء رأس المال المستثمر، ويمكن استخراجها من خلال العلاقة الرياضية:

$$\text{إنتاجية رأس المال} = \frac{\text{كمية أو قيمة الإنتاج}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

• إنتاجية المواد **Material Productivity**:^{xvi} يمكننا استخدام هذا المؤشر لقياس كفاءة استخدام المواد الأولية خلال عملية الإنتاج، ونستطيع قياس هذا المؤشر من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{إنتاجية المواد} = \frac{\text{كمية أو قيمة الإنتاج}}{\text{كمية أو قيمة المواد الأولية}}$$

2- هامش صافي الربح **Net Profit Margin**: يقيس هذا المعيار مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد الأرباح الصافية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة الوحدة الاقتصادية، ويمكن احتسابها من خلال المعادلة الآتية:^{xvii}



$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} * 100\%$$

3- معيار معدل العائد على الدينار الواحد Standard rate of return:

يمكن من خلال هذا المعيار قياس مقدار الربح أو العائد المتحقق على كل دينار مستثمر، وان هذا المعدل كلما ارتفع فان هذا يعني إن المبلغ المستثمر يحقق عائد عالي ومربح، بينما العكس في حالة انخفاض المعدل، ويمكن قياس هذا المعيار من خلال المعادلة الآتية: xviii

$$\text{معدل العائد على الدينار الواحد} = \frac{\text{اجمالي الإيرادات}}{\text{اجمالي التكاليف}}$$

المبحث الثاني: تقييم كفاءة أداء شركة المنصور لصناعة الأدوية والمستلزمات

الطبية: جانب تطبيقي:

أولاً: شركة المنصور لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية: نبذة عامة

شركة المنصور لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل والمياه المعقمة، هي شركة مساهمة خاصة ويطلق عليها اختصاراً (IMAP) (Al Mansour Pharmaceuticals Industries Co.)، تأسست هذه الشركة بتاريخ 19/4/1989 بموجب شهادة التأسيس ذي الرقم (3346) ورأس مال مقداره (8,000,000) دينار، في محافظة بغداد في منطقة أبي غريب على أرض تابعة إلى الدولة يجدد عقدها سنوياً، تنتج العديد من الأدوية والمستلزمات الطبية والمعقمات كالشراب والحبوب والمعلقات والمعقمات، حيث يوجد لدى الشركة مجموعة من الخطوط الإنتاجية وتشمل: (خط إنتاج الحبوب - خط إنتاج الشراب - خط إنتاج الماء المقطر)، وتهدف الشركة للمساهمة في تطوير ودعم حركة صناعة الأدوية بشكل خاص والقطاع الصناعي بشكل عام. وتم زيادة رأس مال الشركة في عام 2004 إلى (330,000,000) دينار وتم إدخال أسهمها إلى سوق الأوراق المالية بتاريخ 2004/11/27، وكذلك تم زيادة رأس مالها مرة أخرى خلال الفترة الأخيرة ليصبح (6,469,267,350) دينار. وفي عام 2021 ولتطوير العمل حصل اندماج بين شركتي المنصور للصناعات الدوائية برأس مال مقداره (6,469,267,350) دينار مع شركة السرار للاستثمار الصناعي برأس مال مقداره (3,445,000,000) دينار، وذلك لتطوير مصنع الشركة للحصول على تصنيف (A) حسب نظام (GMP) مع الإبقاء على الاسم نفسه ليصبح رأس المال بعد الاندماج (9,914,267,350) دينار، وبلغ عدد أسهم الشركة في عام 2021 (9,914,267,350) سهم، بقيمة للسهم الواحد تبلغ (دينار واحد)، لتبلغ قيمة أسهم الشركة بذلك (9,914,267,350) دينار. وإن من أهم المشاكل التي واجهت الشركة تقادم المعدات



والآلات الإنتاجية وكذلك الأجهزة المختبرية، فضلاً عن الإهمال لدى العاملين على الخطوط الإنتاجية والذي أدى إلى تلوث الكثير من المنتجات الدوائية والتي تم إرجاع نسبة كبيرة منها من قبل وزارة الصحة بعد إن قامت بفحصها واعتبرت تالفة مما عظم حالة الخسارة في بعض السنوات. xix

ثانياً: تحليل مكونات شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

1- الموجودات:

بلغت قيمة الموجودات لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية في عام 2014 (8,161,583,614) دينار، وقد تكونت هذه القيمة من (7) مليارات دينار هي موجودات متداولة بينما المتبقي هي موجودات ثابتة، ونلاحظ في عام 2015 قد انخفضت قيمة إجمالي الموجودات، إلا أنها عاودت الارتفاع في العام التالي، وقد تحققت أعلى قيمة لإجمالي الموجودات في عام 2021 إذ بلغت أكثر من (11) مليار دينار، وذلك بسبب شراء خطوط إنتاجية وتطوير البنية التحتية للشركة والجدول (1) يوضح مقدار الموجودات بشقيها الثابتة والمتداولة خلال مدة الدراسة.

جدول رقم (1) الموجودات الثابتة والمتداولة لشركة المنصور للمدة (2014- 2021)

السنوات	الموجودات الثابتة	الموجودات المتداولة	إجمالي الموجودات	معدل التغيير
2014	1,121,289,801	7,040,293,813	8,161,583,614	-
2015	1,217,977,616	6,788,229,055	8,006,206,671	- 1.9 %
2016	1,399,324,007	6,774,126,582	8,173,450,589	2.1 %
2017	2,430,001,434	5,620,175,087	8,050,176,521	- 1.5 %
2018	4,875,214,457	4,629,174,069	9,504,388,526	18.1 %
2019	4,696,751,195	2,252,536,686	6,949,287,881	- 26.8 %
2020	4,458,295,602	1,090,694,375	5,548,989,977	- 20.1 %
2021	10,528,667,037	521,159,027	11,049,826,064	99.1 %

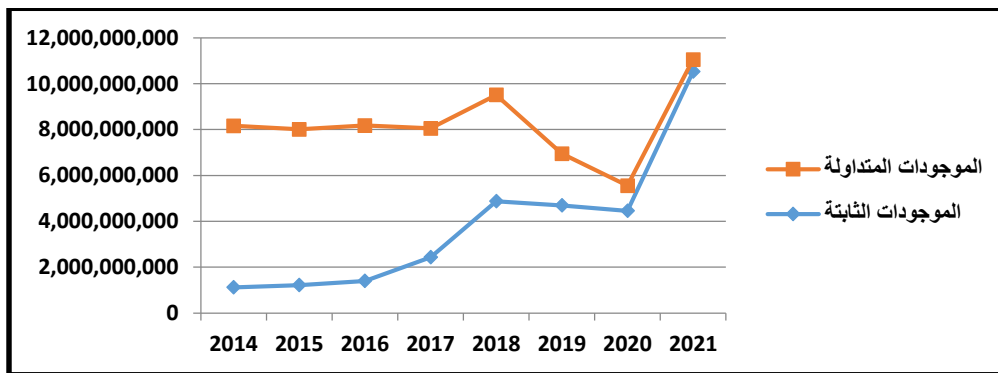
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وتقارير شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الدوائية للمدة (2014 - 2021).
* تم احتساب معدل التغيير من قبل الباحثان.

ونلاحظ من خلال الجدول (1) وكذلك الشكل (2) بأن هناك تذبذب في قيمة الموجودات الثابتة والمتداولة إذ تنخفض في عام وترتفع في عام آخر لتصل في عام 2020 إلى أدنى قيمة لها لتحقق (5) مليار دينار، بينما في عام 2021 قد ارتفعت هذه القيمة بأكثر من الضعف تقريباً، ويرجع



هذا التدذب بسبب التغير في كميات الإنتاج خلال مدة الدراسة، بينما نلاحظ من خلال الجدول إن الزيادة الكبيرة في قيمة إجمالي الموجودات في عام 2021 قد حدثت بسبب الارتفاع في قيمة الموجودات الثابتة الناشئة من شراء خطوط إنتاجية جديدة وتطوير للبنى التحتية، وبالمقابل نرى انخفاض في قيمة الموجودات المتداولة إلى أدنى قيمة لها بسبب توقف الشركة عن الإنتاج للقيام بأعمال الصيانة والتطوير.

شكل (2) التغير في قيمة الموجودات الثابتة والمتداولة لشركة المنصور
للمدة (2014 - 2021)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

2- المطلوبات:

بلغت قيمة إجمالي المطلوبات لشركة المنصور في عام 2014 (8,161,583,614) دينار، وقد تكونت هذه القيمة من (7) مليارات دينار هي مطلوبات طويلة الأجل بينما المتبقي هي مطلوبات قصيرة الأجل، ونلاحظ في عام 2015 قد انخفضت قيمة إجمالي المطلوبات، إلا أنها عاودت الارتفاع في العام التالي، وقد تحققت أعلى قيمة لإجمالي المطلوبات في عام 2021 إذ بلغت أكثر من (11) مليار دينار، والجدول (2) يوضح مقدار المطلوبات بشقيها طويلة الأجل وقصيرة الأجل خلال مدة الدراسة.

جدول (2) المطلوبات طويلة وقصيرة الأجل لشركة المنصور للمدة (2014 - 2021)

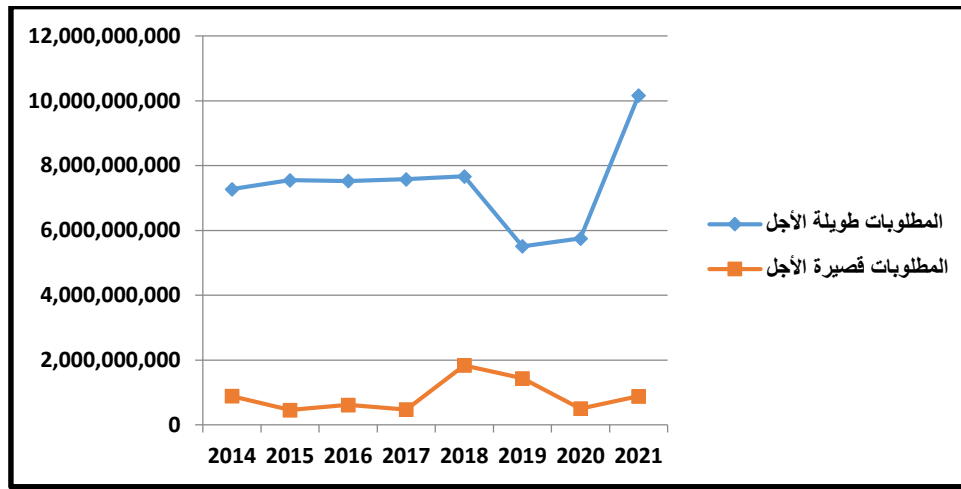
السنوات	المطلوبات طويلة الأجل	المطلوبات قصيرة الأجل	إجمالي المطلوبات	معدل التغير
2014	7,272,443,016	889,140,598	8,161,583,614	-
2015	7,548,956,196	457,250,475	8,006,206,671	1.9 %
2016	7,526,687,699	616,762,890	8,143,450,589	2.1 %
2017	7,577,012,703	473,163,818	8,050,176,521	1.5 %
2018	7,666,985,647	1,837,942,879	9,504,928,526	18.1 %
2019	5,511,429,841	1,437,858,040	6,949,287,881	26.8 %
2020	5,754,569,091	501,709,385	6,256,278,476	9.9 %
2021	10,167,268,020	882,568,044	11,049,836,064	76.6 %

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وتقارير شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الدوائية للمدة (2014 - 2021).
* تم احتساب معدل التغير من قبل الباحثان



ونلاحظ بأن معدل التغيير في إجمالي المطلوبات بين السنوات قد بلغ أدنى نسبة له في عام 2019 وبينما بلغ أعلى نسبة له في عام 2021، والشكل (3) يوضح مقدار التغيير للمطلوبات بشقيها طويلة وقصيرة الأجل خلال مدة الدراسة.

شكل (3) التغيير في المطلوبات طويلة وقصيرة الأجل لشركة المنصور
للمدة (2014 - 2021)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

3- الموجود النقدي لشركة المنصور:

بلغ متوسط الموجود النقدي لدى شركة المنصور للصناعات الدوائية (900,015,541.5) دينار بنوعيه الموجود النقدي لدى الشركة وكذلك رصيد الشركة في المصرف، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن الموجود النقدي لدى الشركة قد بلغ أكثر من (2) مليار دينار في عام 2014، ولكن هذا المبلغ بدأ بالتناقص تدريجياً ليصل إلى أدنى مستوياته في العام 2018 ليبلغ (76) مليون دينار، وان مقدار النقد الموجود لدى الشركة يعطيها القوة في السوق ويشجع على التعامل معها من خلال زيادة مقدار الأمان على وجود الشركة وبقائها، والعكس صحيح، وان الانخفاض الواضح في النقد لدى الشركة ناتج عن التوقفات الكثيرة عن الإنتاج وانشغال الشركة بالسنوات الأخيرة بتطوير الخطوط الإنتاجية وصيانتها لتصبح مطابقة للمواصفات الخاصة بالصناعة الدوائية وكما اشترطت عليها وزارة الصحة من أجل إبرام عقود جديدة.^{xx}



جدول رقم (3) النقد المتوفر لدى شركة المنصور للمدة (2014 - 2021)

ت	السنة	النقدية (دينار)	معدل التغيير %
1	2014	2,203,224,591	-
2	2015	1,719,078,205	(22 %)
3	2016	1,175,150,958	(32 %)
4	2017	1,608,779,503	37 %
5	2018	76,405,578	(95 %)
6	2019	116,848,078	53 %
7	2020	196,641,919	68 %
8	2021	103,995,500	(47 %)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وتقارير شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الدوائية للمدة (2014 - 2021)
* تم احتساب معدل التغيير من قبل الباحثان

4- إيرادات ومصاريف وأرباح شركة المنصور:

بلغت الإيرادات الإجمالية لشركة المنصور لعام 2014 أكثر من 2 مليار دينار، وفي عام 2021 بلغت الإيرادات الإجمالية للشركة (23) مليون دينار نتيجة الانخفاض بحجم المبيعات والتوقف التام عن الإنتاج وكما موضح في الجدول رقم (4)، وقد تكونت إيرادات الشركة من ما يلي:

1- إيرادات النشاط الأساسي.

2- إيرادات بيع المخلفات والمواد المستهلكة.

3- إيرادات تشغيل للغير.

4- إيرادات تحويلية متنوعة.

5- إيرادات عرضية.

6- فوائد دائنة.

جدول رقم (4) إيرادات ومصاريف وأرباح شركة المنصور للمدة (2014 - 2021)

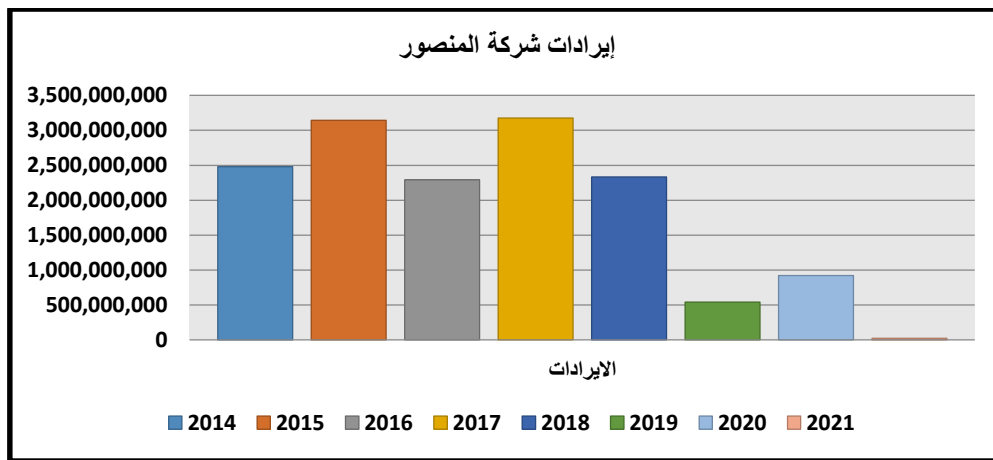
ت	السنوات	الإيرادات (دينار)	المصاريف (دينار)	الأرباح والخسائر (دينار)
1	2014	2,480,575,762	2,057,483,147	423,092,615
2	2015	3,142,671,267	2,634,973,542	507,697,725
3	2016	2,292,570,561	2,314,839,058	(22,268,497)
4	2017	3,174,912,777	2,981,879,424	193,033,353
5	2018	2,332,726,580	2,246,984,800	85,741,780
6	2019	(540,553,880)	1,419,965,137	(1,960,519,017)
7	2020	920,111,269	1,206,446,156	(286,334,887)
8	2021	23,075,800	408,210,623	(385,134,823)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وتقارير شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الدوائية للمدة (2014 - 2021)



ونلاحظ من الجدول أعلاه إن مصاريف شركة المنصور لعام 2014 قد بلغت (2,057,483,147) دينار ناتجة عن مختلف نشاطات الشركة، ونلاحظ ارتفاع هذا المصاريف لعام 2015 بنسبة (28.07%) عن عام 2014 وهذا الأمر ناتج عن ارتفاع حجم نشاطات الشركة في هذا العام، وكما حققت الشركة نتائج لأعمالها لعام 2014 ربح بمقدار (423) مليون دينار، وارتفع هذا الربح في عام 2015 ليصل إلى (507) مليون دينار، بينما نلاحظ في عام 2016 إن الشركة قد حققت عجز في تسديد التزاماتها نتيجة إرجاع كميات كبيرة من منتجاتها من قبل وزارة الصحة نتيجة عدم اجتيازها الفحوصات المخبرية في وزارة الصحة، الأمر الذي أدى إلى خسائر كبيرة لدى الشركة، وبعدها بدأت الشركة بالتعافي التدريجي، وكما موضحه في الشكل رقم (6). ونلاحظ في السنوات الأخيرة حدوث خسائر كذلك في نتائج أعمال الشركة وذلك للتوقفات الكبيرة في خطوط الإنتاج بالإضافة إلى أعمال الصيانة لمواكبة التطور الحاصل وشروط وزارة الصحة للتعاقد مع الشركة. ^{xxi}

شكل رقم (4) إيرادات شركة المنصور للمدة (2014 - 2021)



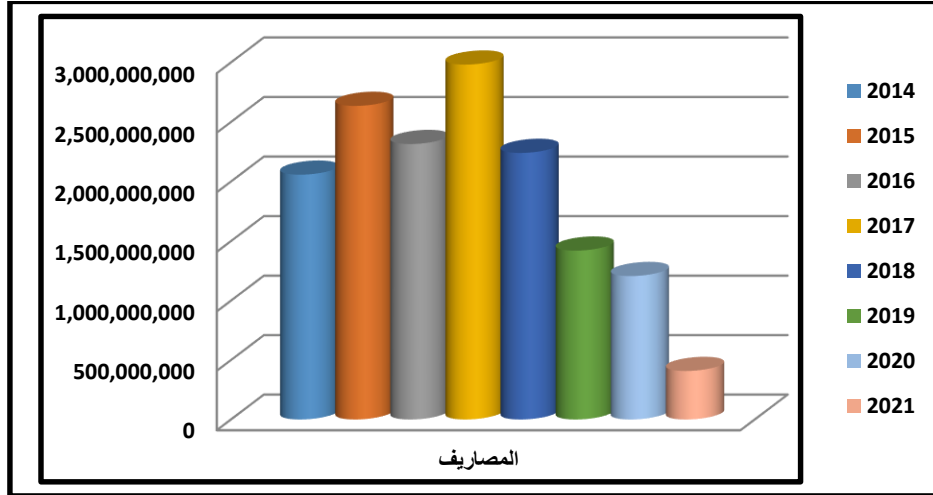
المصدر: تم إعداد الشكل من قبل الباحثان بناءً على بيانات الجدول رقم (4)

ومن خلال الشكل رقم (4) نلاحظ بأن أعلى الإيرادات خلال مدة الدراسة تم تحقيقها في عام 2017 من خلال تحقيق (3,174,912,777) دينار، وان هذا الارتفاع بالإيرادات لم يستمر طويلاً إذ بدأ بالانخفاض مره أخرى في عامي 2018 و 2019 علماً بأن الإيراد الحقيقي لعام 2019 قد بلغ (464,446,120) مليون دينار، إلا إن هناك إيرادات مسجلة وهي لم تتحقق بعد وعند إرجاع الأدوية التالفة أو غير المطابقة للمواصفات وان ذلك الأمر قد استوجب تقليل هذه



الإيرادات وتم خفضها كإطفاء لتلك المبالغ في عام 2019 ليظهر الإيراد سالباً، وعاود الارتفاع بشكل ضعيف في العام 2020، ثم تحقق أقل إيراد في عام 2021.

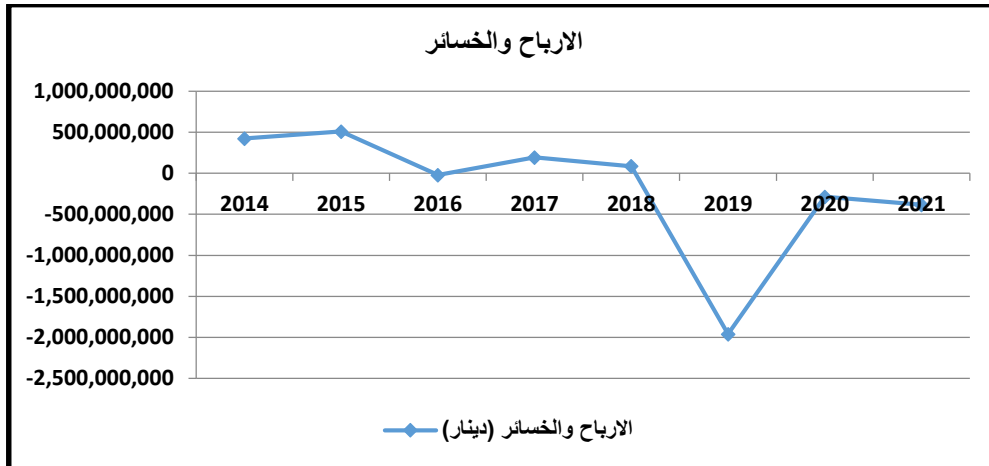
شكل رقم (5) مصاريف شركة المنصور للمدة (2014 - 2021)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

ونستطيع أن نلاحظ كذلك من خلال الشكل رقم (5) بأن أعلى مصاريف لشركة المنصور خلال السنوات محل الدراسة قد تحققت في عام 2017 إذ بلغت ما يقارب (3) مليار دينار، بينما نلاحظ إن أقل مصاريف للشركة هي في عام 2021 والتي بلغت بحدود (408) مليون دينار والتي انخفضت نتيجة توقف النشاطات الإنتاجية للشركة خلال هذه السنة.

شكل رقم (6) الأرباح والخسائر لشركة المنصور للمدة (2014 - 2021)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)



5- مبيعات شركة المنصور:

بلغت مبيعات الشركة ذروتها خلال مدة الدراسة في عام 2015 إذ بلغت أكثر من (2.7) مليار دينار، بينما نلاحظ إن أقل مستوى مبيعات خلال المدة محل الدراسة قد تحقق في عام 2021 إذ بلغ (37) مليون دينار فقط، وقد بلغ متوسط المبيعات لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية خلال هذه المدة محل الدراسة بمقدار (1,693,169,358.5) دينار، والجدول (5) يوضح لنا مقدار المبيعات المتحققة للشركة خلال مدة الدراسة.

جدول رقم (5) مبيعات شركة المنصور للمدة (2014 - 2021)

ت	السنة	المبيعات (دينار)	معدل التغير في المبيعات %
1	2014	2,478,896,246	-
2	2015	2,763,696,168	11 %
3	2016	2,230,642,056	(19 %)
4	2017	2,255,023,171	1 %
5	2018	2,663,325,556	18 %
6	2019	540,553,888	(80 %)
7	2020	849,438,172	57 %
8	2021	37,085,800	(96 %)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وتقارير شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الدوائية للمدة (2014 - 2021). * تم احتساب معدل التغير من قبل الباحثان.

6- الأجور والرواتب وأعداد العاملين في شركة المنصور:

بلغ مقدار الأجور والرواتب لعام 2014 (413) مليون دينار، وسجل أعلى قيمة له في العام 2015 (523) مليون دينار، بينما سجل أدنى قيمة لها في العام 2021 ليصل إلى (92) مليون دينار فقط، وبلغ متوسط الأجور والرواتب خلال مدة الدراسة (365,986,918.75) دينار، وكما موضح تفصيلها في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) الأجور والرواتب في شركة المنصور للمدة (2014 - 2021)

ت	السنة	أعداد العاملين	الأجور والرواتب (دينار)	معدل التغير في قيمة الرواتب والأجور %
1	2014	78 عامل	413,838,750	-
2	2015	75 عامل	523,484,050	26 %
3	2016	72 عامل	401,864,900	(23 %)
4	2017	70 عامل	395,898,200	(1 %)
5	2018	70 عامل	444,248,200	12 %
6	2019	70 عامل	375,623,050	(15 %)
7	2020	52 عامل	280,409,450	(25 %)
8	2021	-	92,528,750	(67 %)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وتقارير شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الدوائية للمدة (2014 - 2021). * تم احتساب معدل التغير من قبل الباحثان



وبلغ متوسط أعداد العاملين لدى شركة المنصور للصناعات الدوائية (68) عاملاً، وبمختلف التخصصات والشهادات، إذ يحمل بعض العاملين شهادة الدكتوراه والماجستير وكذلك البكالوريوس في التخصصات الطبية والصيدلانية والكيميائية، بالإضافة إلى العاملين من الفنيين والخدميين، وقد توزع العاملين بين موظفين دائمين وكذلك عمال وموظفين بعقود مؤقتة.

7- المستلزمات السلعية والخدمية لشركة المنصور

بلغت قيمة المستلزمات السلعية لعام (2014) حوالي (1.19) مليار دينار نتيجة الزيادة على المواد الأولية الداخلة في الإنتاج وهو ما يدل على أن الشركة في حالة إنتاج مرتفعة، ولكن بدأ هذا الرقم بالانخفاض التدريجي ليصل إلى أدنى قيمه له في العام 2021 نتيجة شبه توقف الشركة عن الإنتاج ليصل إلى (6) ملايين دينار فقط، وكما موضح تفصيلها في الجدول (7)، وقد تكونت المستلزمات السلعية من مواد خام ووقود ومواد تعبئة وتغليف، بالإضافة إلى لوازم وقرطاسيه وتجهيزات للعاملين وماء وكهرباء. بينما بلغت قيمة المستلزمات الخدمية لعام (2014) حوالي (148) مليون دينار وبدأ هذا الرقم بالارتفاع ليصل إلى أعلى قيمه له في عام 2018 لتسجل المستلزمات الخدمية قيمة مقدارها (399) مليون دينار، ولكن هذه القيمة عاودت الانخفاض التدريجي في السنوات الأخيرة لتصل إلى أدنى قيمه لها في عام 2021 لتصل إلى (62) مليون دينار، وكما موضح في الجدول (7)، وقد تضمنت المستلزمات الخدمية للشركة ما يلي: xxii.

1- خدمات الصيانة للمباني والآلات ووسائل النقل والأثاث.

2- الأبحاث والاستشارات.

3- الدعاية والإعلان والطباعة.

4- النقل والإيفاد.

5- المصروفات الخدمية المتنوعة.

جدول رقم (7) المستلزمات السلعية والخدمية لشركة المنصور للمدة (2014 - 2021)

ت	السنة	المستلزمات السلعية (دينار)	المستلزمات الخدمية (دينار)	معدل التغير في قيمة المستلزمات الخدمية %	معدل التغير في قيمة المستلزمات السلعية %
1	2014	1,189,900,562	148,469,299	-	-
2	2015	1,169,798,450	279,854,640	88 %	(2 %)
3	2016	1,094,403,522	363,105,785	30 %	(6 %)
4	2017	1,152,454,884	342,111,779	(6 %)	5 %
5	2018	974,649,938	399,521,209	17 %	(15 %)
6	2019	449,806,815	274,971,345	(31 %)	(54 %)
7	2020	288,958,695	157,610,194	(43 %)	(36 %)
8	2021	6,062,352	62,377,710	(60 %)	(98 %)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وتقارير شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الدوائية للمدة (2014 - 2021). * تم احتساب معدل التغير من قبل الباحثان



ثالثاً: معيار الإنتاجية الكلية

توضح لنا الإنتاجية الكلية مقدار مساهمة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، ويمكن قياس الإنتاجية الكلية من خلال قسمة قيمة الإنتاج أو القيمة المضافة الإجمالية على مجموع عناصر الإنتاج وكما موضح لنا في جدول رقم (8) مقدار الإنتاجية الكلية لكل عام من الأعوام محل الدراسة، إذ بلغت الإنتاجية الكلية في عام 2014 (0.307 دينار) وارتفع مقدار الإنتاجية في عام 2015 ليصل إلى (0.385 دينار) واستمر هذا المقدار بالتذبذب خلال السنوات التالية لتصل إلى أدنى قيمه لها في عام 2019 إذ بلغت (- 0.074 دينار) لان هذا العام شهد إرجاع نسبة كبيرة من المبيعات لعدم مطابقتها المواصفات وعدم اجتيازها الفحوصات المخبرية، وهو ما أثر بدوره على الإنتاجية بشكل عام. إلا إن الإنتاجية قد شهدت تحسن بشكل طفيف في عام 2020 لتصل إلى (0.130 دينار)،

جدول رقم (8) الإنتاجية الكلية لشركة المنصور للمدة (2014 - 2021)

معدل التغير في الإنتاجية الكلية	الإنتاجية الكلية (دينار) (6)	مجموع عناصر الإنتاج (دينار) (5)	رأس المال المستثمر (دينار) (4)	المواد الخام (دينار) (3)	الأجور والرواتب (دينار) (2)	قيمة الإنتاج (دينار) (1)	السنوات
-	0.307	8058290710	6469267350	1175184610	413838750	2478896246	2014
25%	0.385	8136253395	6469267350	1143501995	523484050	3133089310	2015
(34%)	0.253	7936429022	6469267350	1065296772	401864900	2008870505	2016
23%	0.311	7987024684	6469267350	1121859134	395898200	2486909757	2017
(22%)	0.243	7862626613	6469267350	949111063	444248200	1914982036	2018
(130 %)	(0.074)	7280896085	6469267350	436005685	375623050	542405139	2019
(276 %)	0.130	7026512897	6469267350	276836097	280409450	920111269	2020
(98%)	0.002	10009406100	9914267350	2610000	92528750	23075800	2021

المصدر: الأعمدة (1)-(4) تم استخراجها من التقارير والحسابات الختامية لشركة المنصور للسنوات (2014-2021)

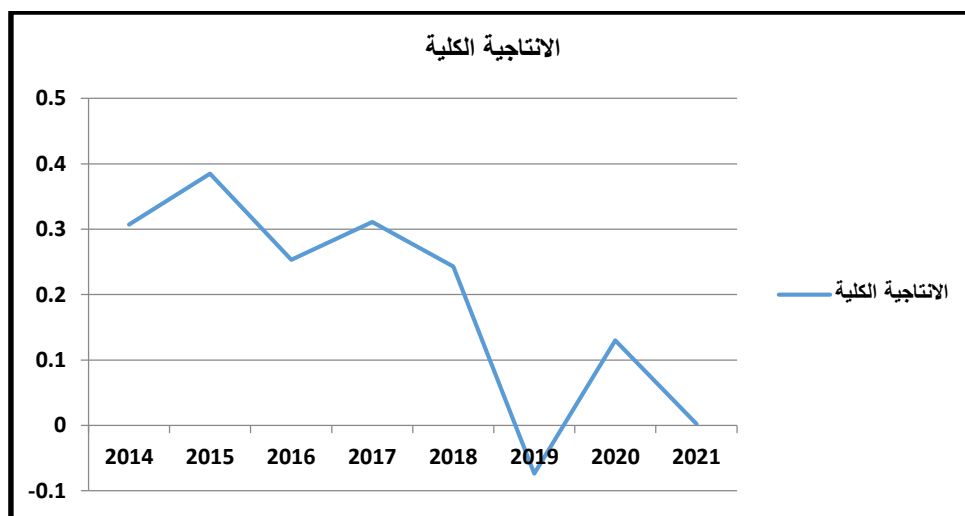


- * تم احتساب العمود رقم (5) من قبل الباحثان من خلال حاصل جمع الأعمدة (2,3,4).
- * تم احتساب العمود رقم (6) من قبل الباحثان من خلال حاصل قسمة العمود رقم (1) على العمود رقم (5)، وهو قانون احتساب الإنتاجية الكلية.
- * تم احتساب معدل التغير من قبل الباحثان.

إلا إن هذا الأمر لم يتسمر في عام 2021 وذلك بسبب غلق الوحدة في الشهر الأول من عام 2021 والمباشرة في أعمال الصيانة وتجهيز الخطوط الإنتاجية الجديدة وإجراء توسعات وبناء مكان منعزل للمختبرات لتكون بذلك الوحدة قادرة على الحصول على الإجازة والموافقات الأصولية لمتابعة الإنتاج والحصول على عقود محولة من وزارة الصحة، بالإضافة إلى الحصول على شهادة الجودة ومن المتوقع إكمال هذه الأعمال في نهاية عام 2022، والشكل رقم (7) يوضح لنا مقدار التغير الحاصل في الإنتاجية الكلية خلال مدة الدراسة.^{xxiii}

ويمكن تصوير التغير الحاصل في قيمة الإنتاجية الكلية من خلال الشكل البياني الآتي:

شكل رقم (7) التغير في الإنتاجية الكلية لشركة المنصور للمدة (2014 - 2021)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8)

إذ يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه بأن الإنتاجية قد بلغت أعلى قيمة لها في عام 2015 ، بينما بلغت أدنى قيمة لها في عام 2019 وتحسن بعض الشيء في عام 2020 إلا أنه قد توقف الإنتاج في عام 2021 بسبب أعمال الصيانة الإلزامية وفق شروط وزارة الصحة.

رابعاً: معايير الإنتاجية الجزئية



من خلال هذه المعايير يمكننا احتساب إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج والمتمثلة بـ (العمل، المواد، الأجور، رأس المال) وقياس مدى مساهمته بقيمة الإنتاج الكلية أو مدى مساهمته في خلق القيمة المضافة الإجمالية:

جدول رقم (9) الإنتاجية الجزئية لشركة المنصور للمدة (2014 - 2020)

السنوات	قيمة الإنتاج (دينار) (1)	عدد العاملين (عامل) (2)	الرواتب والأجور (دينار) (3)	المواد الخام (وحدة) (4)	رأس المال (دينار) (5)	إنتاجية العمل (دينار/ عامل) (6)	إنتاجية الأجر (دينار) (7)	إنتاجية المواد (دينار/ وحدة) (8)	إنتاجية رأس المال (دينار) (9)
2014	24788962 46	78	4138387 50	1175184 610	6469267 350	31780721. 1	5.990	2.109	0.383
2015	31330893 10	75	5234840 50	1143501 995	6469267 350	41774524. 13	5.985	2.739	0.484
2016	20088705 05	72	4018649 00	1065296 772	6469267 350	27900979. 24	4.998	1.885	0.310
2017	24869097 57	70	3958982 00	1121859 134	6469267 350	35527282. 24	6.281	2.216	0.384
2018	19149820 36	70	4442482 00	9491110 63	6469267 350	27356886. 23	4.310	2.017	0.296
2019	54240513) (9	70	3756230 50	4360056 85	6469267 350	7748644.8 (43)	(1.44 4)	(1.24 4)	(0.08 3)
2020	92011126 9	52	2804094 50	2768360 97	6469267 350	17694447. 48	3.281	3.323	0.142
	23075800		9252875 0	2610000	9914267 350	-	0.249	8.841	0.002

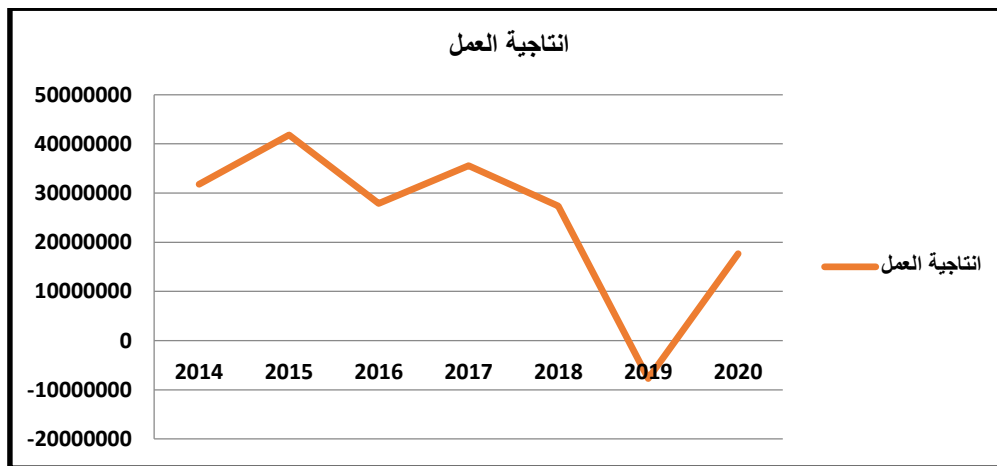


المصدر: الأعمدة (1) - (5) تم استخراجها من التقارير والحسابات الختامية لشركة المنصور للسنوات (2014-2021).

- *تم احتساب العمود رقم (6) من قبل الباحثان من خلال قسمة العمود رق (1) على العمود رقم.(2)
- *تم احتساب العمود رقم (7) من قبل الباحثان من خلال قسمة العمود رق (1) على العمود رقم.(3)
- *تم احتساب العمود رقم (8) من قبل الباحثان من خلال قسمة العمود رق (1) على العمود رقم.(4)
- *تم احتساب العمود رقم (9) من قبل الباحثان من خلال قسمة العمود رق (1) على العمود رقم.(5)
- *لم يتم احتساب إنتاجية العمل لعام 2021 لعدم الوصول إلى العدد الحقيقي للعاملين نتيجة توقف الشركة بالكامل.

1- إنتاجية العمل: يتم احتساب مقدار مساهمة العاملين بالإنتاج الكلي من خلال قسمة قيمة الإنتاج أو القيمة المضافة الإجمالية على عدد العاملين، ومن خلال الجدول رقم (9) نجد إن إنتاجية العامل الواحد في عام 2014 قد بلغت (31780721.1 دينار/عامل)، وفي عام 2015 نلاحظ ارتفاع إنتاجية العامل لتصل إلى أعلى مقدار خلال مدة الدراسة (41774524.13 دينار/عامل) بمعدل تغيير مقداره 27.76% عن إنتاجية العامل في عام 2014 وهذا يدل على تحسن إنتاجية العاملين ومتابعتهم وتوجيههم بالشكل الصحيح، وقد بلغ متوسط إنتاجية العمل بشكل عام خلال المدة (2020-2014) (24898027.94 دينار/عامل)، ويمكن لنا توضيح مقدار التغيير في إنتاجية العمل من خلال الشكل رقم (8).

شكل رقم (8) مقدار التغيير في إنتاجية العمل للمدة (2020 - 2014)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (9)

ونلاحظ إن الإنتاجية انخفضت بمعدل يقارب 63% خلال عام 2016 وعاودت الارتفاع عام 2017 لتصل إلى (35527282.24 دينار/عامل)، بينما نشاهد بأن إنتاجية العامل انخفضت بشكل كبير في عامي 2018 و 2019 لتشكل بذلك عام 2019 أقل مقدار الإنتاجية العامل، وإن ذلك

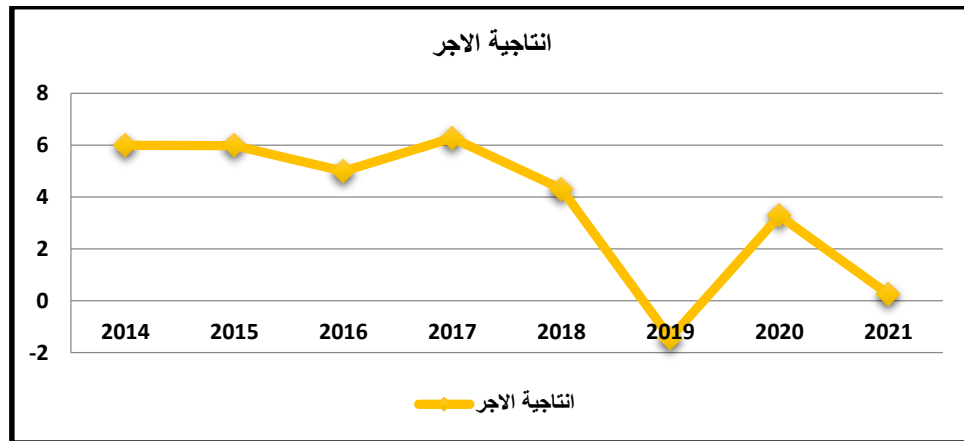


يرجع لانخفاض كمية الإنتاج وظهور كميات تالفة من المنتجات والتي بدورها قد تم إرجاعها واعتبرت خسارة كبيرة على الشركة بسبب إهمال بعض العاملين.^{xxiv}

2- إنتاجية الأجر:

يتم احتساب مقدار مساهمة الأجور المدفوعة للعاملين في تحقيق الإنتاجية الكلية من خلال قسمة قيمة الإنتاج أو القيمة المضافة الإجمالية على إجمالي الأجور والرواتب، ومن خلال الجدول رقم (9) نلاحظ بأن إنتاجية الأجر قد أعطت أعلى قيمة لها في عام 2014 من خلال تحقيقها (5.990) دينار، أي إن كل دينار تم صرفه على الأجور والرواتب ساهم بتحقيق 5.9 دينار في الإنتاجية الكلية، وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الإنتاج في عام 2015 إلا أننا نلاحظ إن الإنتاجية قد انخفضت بمقدار (2%) تقريباً وذلك نتيجة ارتفاع قيمة الأجور المدفوعة في هذا العام، وإن الإنتاجية استمرت بالانخفاض في عام 2016 إلا إنها عاودت الارتفاع في عام 2017 لتتحقق أعلى مقدار إنتاجية والبالغ (6.28) دينار، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الإنتاج بشكل عام وانخفاض قيمة الأجور والرواتب الناتجة عن انخفاض عدد العاملين ليصل إلى 70 عامل، وقد بلغ متوسط إنتاجية الأجر بشكل عام خلال مدة الدراسة (3.70) دينار.

شكل رقم (9) التغيير في إنتاجية الأجر للمدة (2014 - 2021)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (9)

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (9) وكما موضح في الشكل رقم (9) فإن إنتاجية الأجر قد حققت أقل مقدار لها في عام 2019 بنسبة قد بلغت (- 1.444) دينار وهي نتيجة انخفاض عالية وهي ناتجة عن الخسائر الواضحة في هذا العام نتيجة إرجاع كميات كبيرة من المنتجات من قبل وزارة الصحة وذلك لعدم مطابقتها للمواصفات والمقاييس، إلا إن هذا الانخفاض الكبير بدأ بالتراجع

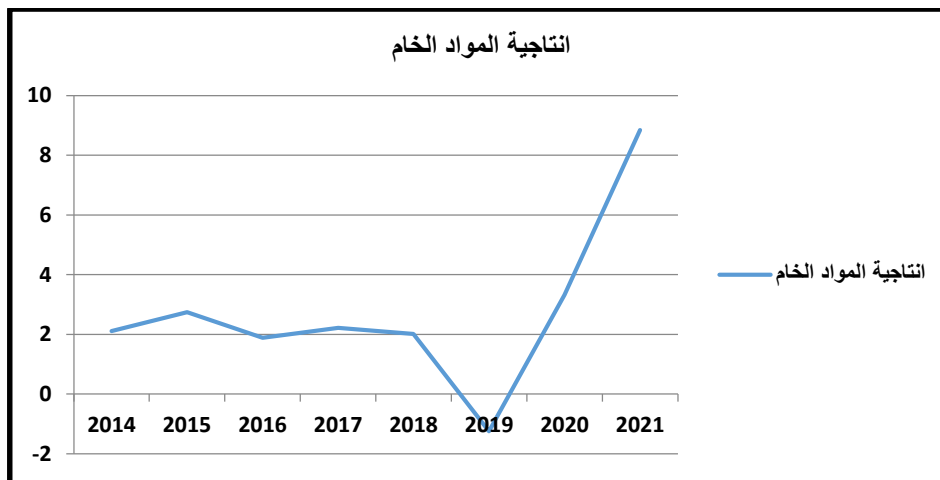


والتحسن في عام 2020 إلا أنه لم يستمر بسبب توقف الوحدة عن الإنتاج في بداية شهر كانون الثاني من عام 2021 لعمل الصيانة والتوسعات اللازمة بسبب قيود وزارة الصحة وشروطها.^{xxv}

2- إنتاجية المواد الخام:

يتم احتساب مقدار مساهمة المواد الخام في تحقيق الإنتاجية الكلية من خلال قسمة قيمة الإنتاج أو القيمة المضافة الإجمالية على إجمالي المواد الخام المستخدمة في الإنتاج، ومن خلال الجدول رقم (9) يتضح لنا بأن أعلى قيمة إنتاجية للمواد الخام قد سجلت في عام 2021، إذ حققت إنتاجية مقدارها (8.841) دينار/ وحدة، بينما نلاحظ إن أقل إنتاجية قد تحققت في عام 2019 بمقدار انخفاض عالي بلغ (-1.244)، ويرجع سبب هذا التغير الكبير والتذبذب الحاصل في الإنتاجية نتيجة التغير في كميات الإنتاج المتحقق بالإضافة إلى المشاكل التي عانت منها الوحدة في السنوات الأخيرة نتيجة عدم التزامها ببعض الضوابط والتعليمات التي أصدرتها وزارة الصحة، بالإضافة إلى إلغاء بعض العقود من قبل وزارة الصحة نتيجة عدم اجتياز بعض المنتجات للفحوصات المخبرية وكذلك نتيجة لعدم موافقة وزارة الصحة على إرجاع خط الحبوب للعمل والذي تم إيقافه في عام 2011، وقد بلغ متوسط إنتاجية المواد الخام (2.736) دينار/ وحدة، ويوضح لنا الشكل رقم (10) مقدار إنتاجية المواد المستخدمة في الإنتاج ومقدار التذبذب الحاصل خلال المدة (2014 - 2021)، إذ يمكن تصوير التغيرات في إنتاجية المواد الخام في الشركة موضوع الدراسة بالشكل البياني الآتي:

شكل رقم (10) التغير في إنتاجية المواد الخام للمدة (2014 - 2021)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (9)



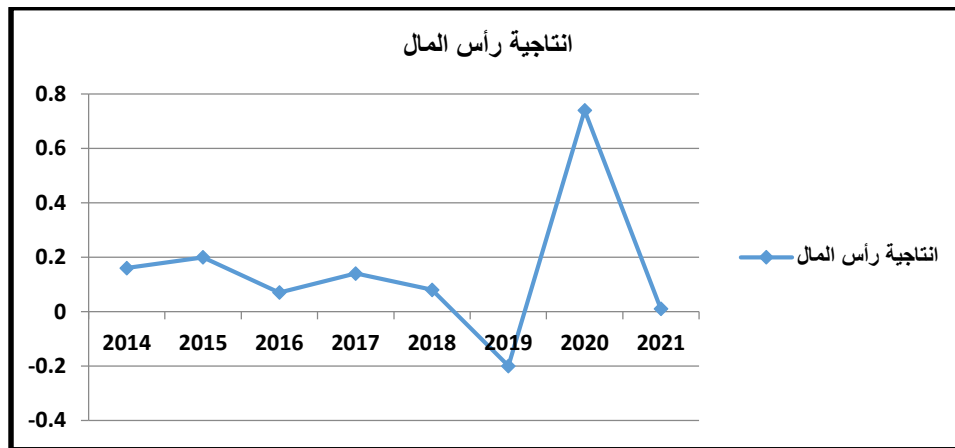
ومن خلال هذا الشكل يمكننا مشاهدة مدى الانخفاض الحاصل في إنتاجية المواد في عام 2019 مقارنة بالسنوات السابقة لتصل إلى أدنى قيمة للإنتاجية خلال مدة الدراسة، إلا أنها عاودت الارتفاع خلال عام 2020 وعام 2021 لتصل إلى أعلى إنتاجية خلال مدة الدراسة.

4- إنتاجية رأس المال:

من خلال هذا المؤشر يمكننا قياس مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق قيمة الإنتاج، وكذلك مدى مساهمته في تحقق القيمة المضافة ويمكن قياس إنتاجية رأس المال من خلال قسمة قيمة الإنتاج أو القيمة المضافة الإجمالية على رأس المال المستثمر، ويوضح لنا الجدول رقم (9) إنتاجية رأس المال خلال المدة محل الدراسة، ومن خلال الجدول يتضح لنا إن أعلى إنتاجية لرأس المال قد تحققت في عام 2015 بقيمة إنتاجية مقدارها (0.484) دينار، ونجد بالمقابل إن أدنى قيمة لإنتاجية رأس المال قد تحققت في عام 2019 بتحقيقها إنتاجية منخفضة مقدارها (-0.083) دينار، وذلك نتيجة الخسائر الكبيرة والإرجاع لكميات كبيرة من المنتجات بسبب عدم مطابقتها للمقاييس والتي أثرت بدورها على قيمة الإنتاج واعتبرت أمر سلبي، ويوضح لنا الشكل رقم (11) مقدار التذبذب الحاصل في إنتاجية رأس المال خلال مدة الدراسة من خلال توضيحه مقدار الارتفاع والانخفاض في الإنتاجية.

شكل رقم (11) التغيير في إنتاجية رأس المال المستثمر لشركة المنصور

للمدة (2021 - 2014)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (9)

ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن أعلى إنتاجية تحققت في عام 2020، بينما أدنى إنتاجية تحققت في عام 2019 وقد بلغ متوسط إنتاجية رأس المال المستثمر (0.23) دينار.



خامساً: هامش الربح الصافي:

يمثل هذا المعيار قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأرباح مقابل كل دينار مستثمر، وكذلك يمثل القدرة بالسيطرة على التكاليف بشكل عام ويمكن احتسابه من خلال قسمة صافي الربح على المبيعات، والجدول رقم (10) يوضح لنا مقدار نسبة هامش الربح الصافي في كل عام خلال مدة الدراسة.

جدول رقم (10) هامش الربح الصافي لشركة المنصور للمدة (2014 - 2021)

السنة	صافي الربح (دينار) (1)	المبيعات (دينار) (2)	هامش الربح الصافي (دينار) (3)	معدل التغير في هامش الربح الصافي
2014	369178514	2478896246	14.89 %	-
2015	443564584	2763696168	16.04 %	8%
2016	(145893403)	2230642056	6.54 %	(141%)
2017	171317101	2255023171	7.59 %	(216%)
2018	76095830	2663325556	2.85 %	(62%)
2019	(1973129517)	540553888	(36.5 %)	(1381%)
2020	(286334887)	849438172	(33.7 %)	(8%)
2021	(385134823)	4945000	(77.88 %)	131%

المصدر: الأعمدة (1)، (2) تم استخراجها من التقارير والحسابات الختامية لشركة المنصور للسنوات (2021-2014)

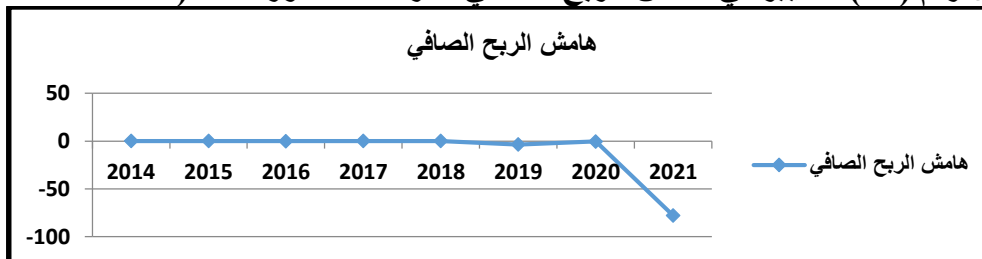
* العمود رقم (3) تم احتسابه من قبل الباحثان من خلال قسمة العمود رقم (1) على العمود رقم (2).
* تم احتساب معدل التغير من قبل الباحثان.

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا بأن عام 2014 قد حقق نسبة هامش ربح مقدارها 14%، بينما ارتفعت هذه النسبة في عام 2016 لتشكل 16% وهي أعلى نسبة هامش ربح خلال مدة الدراسة، إلا إن عام 2016 قد حقق هامش خسارة مقدارها 6%، ونلاحظ بأنه في عام 2017 قد عاودت نسبة هامش الربح بالارتفاع لتحقق 7% ولكن ذلك لم يستمر مطولاً، إذ انخفضت مجدداً في عام 2018 واستمرت بالانخفاض خلال السنوات المتلاحقة وشكل عام 2021 أدنى قيمة بخسارة عالية. وإن الخسارة خلال السنوات الأخيرة ترجع إلى انخفاض كمية المبيعات وإرجاع كمية كبيرة منها من قبل وزارة الصحة لعدم مطابقتها المواصفات وعدم اجتيازها الفحوص المختبرية، بالإضافة إلى التوسع والتطوير في البني التحتية والمختبرات والخطوط الإنتاجية حسب شروط



وزارة الصحة، ويوضح لنا الشكل (12) مقدار التغيير في هامش الربح الصافي خلال مدة الدراسة.

شكل رقم (12) التغيير في هامش الربح الصافي لشركة المنصور للمدة (2014 - 2021)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (10).

سادساً: معدل العائد على الدينار الواحد:

يوضح لنا هذا المؤشر مقدار إنتاجية الدينار مستثمر في المشروع ومقدار العائد المتوقع نتيجة استثماره، ويقاس هذا المؤشر من خلال قسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي التكاليف، ويوضح لنا الجدول رقم (11) مقدار العائد على كل دينار، وفي الغالب فإن المشاريع صاحبة الإنتاجية الجيدة هي التي تكون إنتاجية الدينار الواحد فيها أكثر من (1) الصحيح.^{xxvi}

جدول رقم (11) إنتاجية الدينار الواحد لشركة المنصور للمدة (2014 - 2021)

السنوات	إجمالي الإيرادات (دينار) (1)	إجمالي التكاليف (دينار) (2)	معدل العائد على الدينار الواحد (دينار) (3)	معدل التغيير في إنتاجية الدينار الواحد
2014	2480575761	2057483147	1.20	-
2015	3142671267	2634973542	1.19	(0.8%)
2016	2292570561	2314839058	0.99	(17%)
2017	3174912777	2981879424	1.06	7%
2018	2332726580	2246984800	1.03	(3%)
2019	(540.553.880)	1419965137	(0.38)	(137%)
2020	920111269	1206446156	0.76	(300%)
2021	(23075800)	408210623	0.05	(93%)

المصدر: الأعمدة (1)، (2) تم استخراجها من التقارير والحسابات الختامية لشركة المنصور للسنوات (2014-2021)

* العمود (3) تم احتسابه من قبل الباحثان من خلال حاصل قسمة العمود رقم (1) على العمود رقم (2).

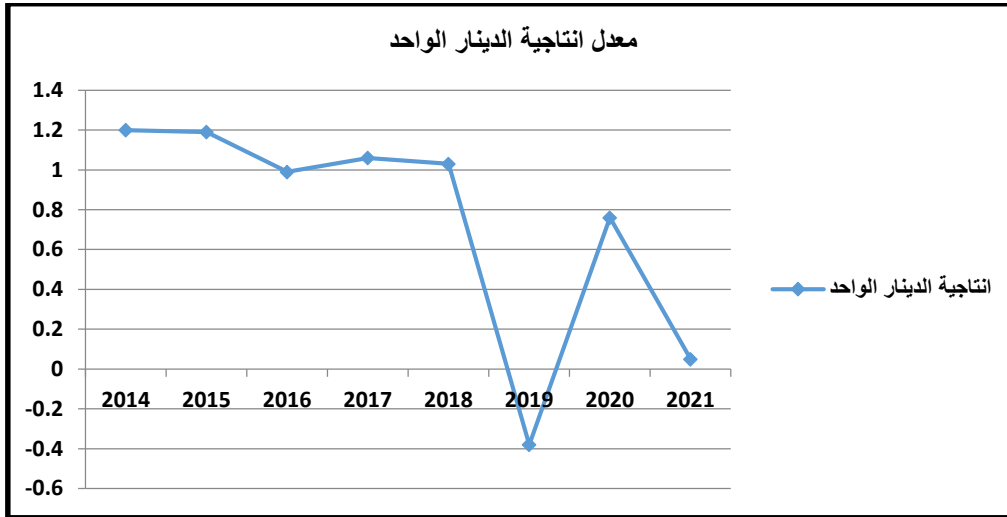
* تم احتساب معدل التغيير من قبل الباحثان.

وكما موضح في الجدول فإن إنتاجية الدينار في عام 2014 حققت عوائد بحدود (1.20) لكل دينار مستثمر وهي أعلى قيمة لإنتاجية الدينار خلال سنوات، وانخفضت هذه القيمة في عام



2015 و عام 2016 بمعدل تغيير (16.8%) لتصبح بذلك إنتاجية الدينار (0.99) دينار، وتحققت أدنى إنتاجية في عام 2020 إذ حققت خسارة لكل دينار مستثمر مقدارها (0.38) دينار نتيجة للخسائر المتحققة خلال هذه الفترة والفترة التي قبلها والمتمثلة بالخسائر الناجمة عن إرجاع كميات الإنتاج غير المطابق للمواصفات، وقد بلغ متوسط إنتاجية الدينار خلال مدة الدراسة (0.73) دينار. ومن الجدول أعلاه نستنتج بأن الإنتاجية كانت جيدة في السنوات الأولى لأنها تجاوزت الواحد الصحيح إلا أنها في السنوات الثلاثة الأخير لم تكن جيدة وعانت من مشاكل. ويوضح لنا الشكل رقم (12) مقدار التغيير الحاصل في العائد المتحقق لكل دينار مستثمر خلال مدة الدراسة ومدى ارتفاعه وانخفاضه خلال تلك المدة.

شكل رقم (13) التغيير في معدل إنتاجية الدينار لشركة المنصور للمدة (2014 - 2021)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11)

ومن خلال الشكل أعلاه يتضح لنا إن أعلى قيمة لإنتاجية الدينار المستثمر تحققت في عامي 2014 و 2015، بينما أدنى قيمة هي في عام 2019 وذلك نتيجة لقيام الشركة بعملية صيانة والتعاقد على خطوط إنتاجية جديدة، ونجد إن العائد على الدينار المستثمر ارتفع في عام 2020 ومن ثم عاود الانخفاض في عام 2021 نتيجة إغلاق الشركة بالكامل وإخضاعها لعملية التوسيع والصيانة وتجهيز خطوط إنتاج جديدة بالكامل.^{xxvii}

سابعاً: تحليل البيانات والنتائج التي تم التوصل إليها

تهتم عملية تقييم كفاءة الأداء بتحديد الإشكالات والانحرافات في تنفيذ خطة الإنتاج وتحديد مدى كفاءة عمل الوحدة الاقتصادية بشكل عام، ومن خلال المعايير والمؤشرات التي استخدمها الباحثان في عملية تقييم كفاءة أداء شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية للمدة



(2014-2021)، فإن الباحثان قد توصل إلى نتائج متعددة وهذه النتائج التي تم التوصل إليها تشير إلى مشاكل كبيرة تعاني منها الوحدة الاقتصادية وبالخصوص في السنوات الثلاثة الأخيرة، ومن أهم هذه المشاكل هي المخالفات وعدم فحص جودة المنتج والتي نتج عنها إرجاع كميات كبيرة من المبيعات من قبل وزارة الصحة لعدم اجتيازها الفحص المخبري وبالتالي تحققت خسارة كبيرة نتيجة لهذا الأمر، بالإضافة إلى توقف خط إنتاج الحبوب منذ عام 2011 ولغاية الآن والذي يمثل 60% من عمل الوحدة الاقتصادية. وقد توقفت الشركة في عام 2021 عن الإنتاج لإقامة أعمال الصيانة والتوسع للإيفاء بمتطلبات وشروط وزارة الصحة وكذلك المتطلبات الخاصة بالحصول على تصنيف نوع (A) حسب نظام (GMP) والتي تمنح وفق شروط معينة وتمنح صاحبها شهادة الجودة والتي ترفع من اسمها في السوق وتعطي دافعاً للتعاقد معها من قبل الجهات المختلفة. ومن خلال تحليل مكونات شركة المنصور للصناعات الدوائية تبين لنا إن الشركة تملك ثلاث خطوط إنتاج رئيسية هي (خط إنتاج الحبوب - خط إنتاج الشراب - خط إنتاج الماء المقطر)، وإن أغلب منتجاتها هي من نتاج أبحاثها ودراساتها وهذا الأمر يحسب للشركة كونها تنتج منتجات خاصة بها، وإن كانت في الوقت الحاضر لا تشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع الإنتاج الإجمالي في العراق ونوع الدواء الذي بحاجه إليه، إلا إننا نأمل بتطوير عمل البحوث والدراسات للوصول إلى منتجات ذات أهمية أكبر في المستقبل. وبدأت الشركة أعمالها برأس مال مقداره (8,000,000) دينار في عام 1989، وتم زيادة رأس المال فيما بعد خلال عدة مرات ليصل إلى (6,469,267,350) دينار، وفي عام 2021 ولمواجهة متطلبات تطوير الإنتاج والتوسع وإضافة خطوط إنتاجية جديدة فقد صدر قرار بالاندماج مع شركة السرار برأس مال تقدمه شركه السرار مقداره (3,445,000,000) دينار، ليصبح رأس المال الإجمالي للشركة (9,914,267,350) دينار. أما فيما يخص النقد المتوفر لدى الشركة نلاحظ بأن النقد المتوفر قد سجل في عام 2014 أكثر من (2 مليار) دينار، في حين إن هذه القيمة قد انخفضت خلال السنوات المتتالية وهو ما يضعف موقف الشركة تجاه العملاء، إلا أنه رغم هذا الانخفاض فإن الشركة تمكنت من الاستمرار وتطوير خطوطها الإنتاجية تدريجياً لتصل في عام 2021 إلى أكبر عملية تطوير وتوسيع للشركة والتي نتج عنها توقف الشركة عن الإنتاج. وحققت الشركة خلال مدة الدراسة إيرادات جيدة في بعض السنوات، إذ تجاوزت إيراداتها (3 مليار دينار) نتيجة لارتفاع إنتاجية الشركة ومبيعاتها، إلا إن الشركة قد واجهت مشاكل مختلفة في عملها أدت إلى ضعف الإنتاج وبالتالي انخفاض الإيرادات وإن مشاكل الشركة منها مشاكل خارجية كالمنافسة



وقلة العقود المحالة من وزارة الصحة وكذلك قلة دعم الدولة لهكذا صناعة، ومنها داخلية كتوقف بعض خطوط الإنتاج وإرجاع بعض المنتجات بسبب إهمال العاملين، بالإضافة إلى قرار الشركة الأخير في التوقف المؤقت عن الإنتاج للقيام بعملية التوسع وتطوير الخطوط الإنتاجية والذي من المؤمل أن يعود بفائدة كبيرة على الشركة من خلال حصولها على تصنيف (A) والذي سيمكن الشركة من الحصول على حصة سوقية أكبر وبالتالي زيادة الإنتاج وبالنتيجة زيادة الإيرادات. وفي المقابل نجد إن مصاريف شركة المنصور قد سجلت مبالغ تتراوح بين (1 مليار - 2 مليار) دينار وهذه المصاريف تتغير تبعاً لتغير مكوناتها، إذ تتكون مصاريف الشركة من الأجور والرواتب وكذلك المستلزمات بنوعها السلعية والخدمية ومصاريف أخرى، ونلاحظ إن الأجور والرواتب لشركة المنصور قد شكلت في المتوسط نسبة مقدارها (19%) من متوسط مصاريف الشركة، بينما نلاحظ إن المستلزمات السلعية قد شكلت تقريباً نسبة مقدارها (41%) في المتوسط، في حين شكلت المستلزمات الخدمية نسبة مقدارها (13%) تقريباً في المتوسط، لتسجل المصاريف الأخرى النسبة المتبقية والمقدرة (27%) تقريباً. ومن خلال مقارنة إيرادات الشركة مع مصاريفها نجد أنها قد حققت في عامي 2014 و2015 أرباح جيدة تجاوزت (500 مليون دينار)، إلا إن انخفاض كميات الإنتاج وبالتالي انخفاض الأرباح بالإضافة إلى الأثر الكبير الناتج عن توقف خط إنتاج الحبوب والذي يمثل 60% من إنتاج الشركة، إذ تم إيقاف خط إنتاج الحبوب من قبل وزارة الصناعة في عام 2011م. ومن خلال معيار الإنتاجية الكلية فإن الشركة حققت نتائج جيدة نوعاً ما خلال المدة محل الدراسة، إذ يتضح لنا بأن الشركة حققت إنتاجية كلية تتراوح بين (0.243) و (0.307) خلال السنوات الخمسة الأولى، إلا أنها قد انخفضت خلال السنوات الثلاثة الأخيرة بسبب المشاكل التي عانت منها الشركة. وكذلك من خلال معايير الإنتاجية الجزئية فقد توضح لنا نتائج عمل الشركة، إذ من خلال إنتاجية العمل سجلت البيانات انطباعاً جيداً من خلال كفاءة الشركة في استخدام العاملين إلا في عام 2019 فقد انخفضت كفاءة أداء العاملين، إذ سجلت الشركة عائد جيد لكل دينار أنفق على الرواتب والأجور، إذ حققت في الأعوام 2014 و 205 عائد أو إنتاجية بمقدار (5 دينار) أي أن كل دينار أنفق على الرواتب والأجور قد حقق إنتاجية بمقدار (5 دينار). أما بالنسبة لمقدار هامش الربح للوحدة الاقتصادية خلال مدة الدراسة فقد شكل انخفاض في هامش الربح في أربع سنوات والمتمثلة بالأعوام 2016، 2019-2021، إذ حققت الوحدة في هذه السنوات خسارة ناتجة عن المشاكل التي عانت منها الوحدة الاقتصادية والتي تم ذكرها سابقاً بالإضافة إلى التطويرات التي حصلت في عام 2016 وظهور مواد مخالفة



للفحوصات المختبرية والتي تم إرجاعها من قبل وزارة الصحة بالإضافة لما شهده هذا العام من زيادة نسبة الضريبة المفروضة على الوحدة الاقتصادية إذ كانت نسبة السماح الممنوحة للوحدة من قبل هيئة الضرائب (78 %) بينما خفضت هذه النسبة في عام 2016 لتصل إلى (40 %)، أي تم خفض هذه النسبة بمقدار النصف تقريباً وهو ما أدى إلى ارتفاع مقدار الضريبة المفروضة على الوحدة الاقتصادية بمقدار الضعف. ومن خلال قياس معدل العائد على الدينار الواحد يتضح لنا إن الشركة قد حققت إنتاجية أعلى من الواحد الصحيح في أربع سنوات من مدة الدراسة خلال الأعوام 2014 و2015 و2017 و2018، بالإضافة إلى عام 2016 والذي حقق إنتاجية قاربت الواحد الصحيح وهذا يدل على إن الشركة منتجة وجيدة، إلا أنها قد عانت من مشاكل في الأعوام الثلاثة الأخيرة أثرت على إنتاجيتها خلال هذه السنوات، وأدت بها في النهاية إلى اتخاذ القرار بغلق الشركة لتطوير البنى التحتية بالكامل وتوسيع المكان للحصول على شهادة الجودة، وهذا قرار صائب يراه الباحثان إذا ما سار وفق ما هو مرسوم ومن المقرر أن تنتهي عمليات الصيانة في أواخر عام 2022 أو بداية عام 2023، وبلغ متوسط إنتاجية الدينار المستثمر (0.73 دينار) خلال مدة الدراسة أي إن كل دينار مستثمر قد حقق عائد مقداره (0.73 دينار)، وتشير جميع نتائج معايير الإنتاجية الكلية والجزئية إلى نتائج إيجابية وهي جيدة إلى حد ما على الرغم من التفاوت المسجل بين سنة وأخرى إلا في عام 2019 فقد سجلت نتائج سلبية. وفي عام 2018 قامت الوحدة بتنفيذ مجموعة مشاريع للتوسع والتي أثرت بدورها على النقد الموجود لدى الوحدة وعلى الإنتاج بشكل عام، وشهد عام 2019 انخفاض كمية العقود المحالة من قبل وزارة الصحة، بينما نلاحظ في عامي 2020 و 2021 قد انخفضت إيرادات الوحدة نتيجة الأزمة التي عانى منها العالم بشكل عام إلا وهي جائحة كورونا والتي أدت إلى توقف الشبه التام عن الحياة بشكل عام من خلال توقف حركة الصناعة والإنتاج وجميع القطاعات، وهو ما أدى بشركة المنصور إلى التوقف بنسبة كبيرة عن الإنتاج، بالإضافة إلى التوقف الكامل عن الإنتاج في عام 2021 بسبب أعمال الصيانة والتوسع في الخطوط الإنتاجية والبناء بحسب المواصفات والمعايير التي حددتها وزارة الصحة كشرط للتعاقد مع الوحدة. ونلاحظ من خلال النتائج أعلاه بأن شركة المنصور قد حققت بالمجمل نتائج متوسطة إذ في بعض المعايير حققت نتائج جيدة وفي بعضها نتائج ضعيفة، إذ أشارت معايير الإنتاجية إلى نتائج جيدة نوعاً ما، أما معايير هامش الربح ومعدل العائد على الدينار الواحد فقد سجلت نتائج ضعيفة. ونتيجة لذلك فإن أداء شركة المنصور بحاجة إلى المتابعة والكشف الدوري وتشكيل لجنة لمتابعة وتقييم أداء العاملين وكذلك تشديد الفحص المختبري



لضمان عدم تكرار حالات الإرجاع للمنتجات، بالإضافة إلى الخطوة الجيدة التي قامت بها الشركة في عام 2021 بعملية التوسع وتطوير خطوطها الإنتاجية والتي من المؤمل أن تنتهي أواخر عام 2022 أو مطلع عام 2023 لتحقيق بذلك الشركة متطلبات الحصول على شهادة الجودة، للارتقاء بإنتاجها والبحث عن عملاء آخرين وعدم الاعتماد بشكل كامل على عقود وزارة الصحة فقط.

الاستنتاجات

1- كشف البحث إن انخفاض قيمة الإنتاج بأغلب سنوات مدة الدراسة (2014-2021)، كان لعدة أسباب أهمها إغلاق خط إنتاج الحبوب والذي يمثل 60% من إنتاج الشركة، وكذلك لانخفاض عدد العقود المحالة من قبل وزارة الصحة، وإن هذا الانخفاض قد تمثل بشكل خاص في الأعوام الأخيرة (2019 - 2021) فيما نجد إن أداء الشركة كان جيداً خلال السنوات السابقة.

2- فرض سعر منخفض من قبل وزارة الصحة على الشركات، إذ إن شركة تسويق الأدوية تعتمد كلف تخمينية تحددها وزارة الصحة وهي غير قابلة للتفاوض وفي الغالب تكون هذه الأسعار متدنية، وفي حالة التفاوض في موضوع السعر فإن العقود المحالة تلغى، ونتيجة لذلك فإن على الوحدة الاقتصادية القبول بأرباح بسيطة للحصول على أحالات لعقود الدواء من أجل استمرارية العمل.

3- إن شركة المنصور تعتمد تسجيل الإيرادات فور توقيع العقود وعند بدأ الإنتاج وليس عند تحقق المبيعات، وهذا الأمر أدى إلى مشاكل كبيرة عند إلغاء بعض العقود وإرجاع كميات كبيرة من المنتجات ورفض استلامها من قبل وزارة الصحة الأمر الذي أظهر وجود إيرادات غير حقيقية.

4- اهتمام الشركة بعملية البحث والتطوير وهذه نقطة تحسب لها، إذ خصصت الشركة مبالغ للبحث والتطوير والاستشارات خلال مدة الدراسة وإن كانت ضعيفة بالمجمل إذا ما قورنت بمثيلاتها.

5- قيام الشركة بعملية التطوير للخطوط الإنتاجية والتوسع في عام 2021 تعد خطوة مهمة وجيدة لغرض الحصول على شهادة الجودة وتطوير منتجاتها.

6- عدم وجود دعم من قبل الدولة لمشاريع صناعة الدواء بشكل خاص والصناعة بشكل عام، إذ إن المنافسة القادمة من خارج البلاد تعد شديدة أو بالأحرى عدم إمكانية منافسة المستورد وبالتالي تحقيق خسارة، بالإضافة إلى زيادة نسبة الضريبة المفروضة من خلال تقليل نسبة السماحات



الممنوحة من قبل الهيئة العامة للضرائب مما يؤثر بدوره على الأرباح ويثقل كاهل الوحدة، فضلاً عن عدم تخصيص المبالغ المالية المناسبة لشراء الدواء وإجراء التعاقدات الحكومية أدى إلى قلة إحالات العقود في السنوات الأخيرة للشركات المصنعة للأدوية.

التوصيات

- 1- شراء الأرض التي مقام عليها المشروع كونها تابعة لبلدية أبي غريب، وذلك للتخلص من المبالغ السنوية الخاصة بإيجار الأرض والتي تبلغ بحدود (70-90) مليون دينار في كل عام.
- 2- المتابعة مع وزارة الصحة لإعادة فتح خط إنتاج الحبوب والذي يمثل أساس مهم في إنتاج الشركة، وحل الإشكالات والسلبات التي أدت إلى غلقه.
- 3- الاهتمام والتأكيد على زيادة كفاءة العاملين من خلال تدريبهم وتأهيلهم باستمرار لمواكبة التطورات والتحديثات في آليات العمل، وتشكيل وحدة أو لجنة خاصة لمتابعة أدائهم والتشديد على المختبرات في الشركة لإجراء فحص كبير ودقيق لعينات من المنتجات للوقوف على مدى فاعليتها ومطابقتها لشروط وزارة الصحة لتلافي حالات الإرجاع مستقبلاً.
- 4- الاهتمام بالبحث والتطوير وتخصيص مبالغ أكبر للوصول إلى منتجات وطرق تسويق جديدة تمكن الشركة من الحصول على كمية أكبر من العقود للاستحواذ على حصة سوقية أكبر، والبحث عن أسواق جديدة.
- 5- الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال صناعة الدواء عبر الاستعانة بشركة كبرى للاستفادة من خبراتها في تطوير صناعة الدواء في العراق.
- 5- تخفيض الضرائب ورفع الرسوم الكمركية على المواد الداخلة في تصنيع الدواء، بالإضافة إلى الآلات والتجهيزات الأخرى.

المصادر

أولاً: الكتب

1. أمين السيد احمد لطفي، (التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 م.
2. شقيري نوري موسى وأسامة عزمي سلام، (دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية)، دار المسيرة، عمان - الأردن، 2009 م.



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية

مجلد (20) عدد (2) 2024



3. عبد الوهاب مطر الداهري، تقييم المشاريع ودراسات الجدوى، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1995م.
4. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، (التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري، 2007م.
5. عمر علي كامل الدوري، (تقييم الأداء المصرفي: الإطار المفاهيمي والتنظيمي)، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ط1، 2013م.
6. كاظم جاسم العيساوي، (دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات : تحليل نظري وتطبيقي)، دار المنهاج، عمان- الأردن، ط2، 2005م.
7. محمد دياب، وآخرون، (أساسيات تقييم كفاءة أداء المؤسسات الفندقية)، دار الأيام، عمان - الأردن، ط1، 2015م.

ثانياً: الدوريات

1. اسكندر حسين علي القيسي وجاسم محمد حبيب العزي، (الجدوى الاقتصادية وتقييم الأداء في مزارع فستق الحقل)، مجلة العلوم الزراعية العراقية، مج41، العدد 4، 2010م.
2. حاتم جميل الحرازين ومحمد إبراهيم الراعي، (العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل والأجور في قطاع الصناعة التحويلية الفلسطينية خلال الفترة 1994 - 2012م)، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد الأول، 2016م.
3. ضرغام محمد علي منصور وخضير عباس الوائلي، (تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لمزارع خيرات أبي الفضل العباس(ع) للمدة (2015-2017))، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 8، العدد 32، 2019م.
4. عبد الوهاب النجار، (الحساب الاقتصادي الرشيد في عملية تقييم مشاريع التنمية والتصنيع)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 22، 2000م.
5. محمد العمري ومحمود حميدات، (العوامل المؤثرة في إنتاجية العمال والأجور في قطاع الصناعات التحويلية الأردني)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد الأول، 2013م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:



1. احمد عبد الله سلمان الوائلي, (اختيار مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي - المالي: دراسة تطبيق في شركات صناعة الأصباغ الحديثة - قطاع مختلط), رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد, 2003 م.
2. عبد الغفور حسن كنعان المعماري وحافظ جاسم عرب المولى, (تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للمدة (2002 – 2007) : دراسة تحليلية مقارنة), مجلة تنمية الرافدين, جامعة الموصل, كلية الإدارة والاقتصاد, المجلد 32, العدد 99, 2010 م.

رابعاً: الدراسات والتقارير:

1. ديوان الرقابة المالية الاتحادي, (دليل وبرنامج تقييم الأداء لعام 2006), بغداد 2006 م.
- شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، بيانات وتقارير الحسابات الختامية للمدة (2014 - 2021).

عمر علي كامل الدوري, (تقييم الأداء المصرفي: الإطار المفاهيمي والتنظيمي), دار الدكتور للعلوم, بغداد, ط1, 2013, ص15.ⁱ
 كاظم جاسم العيساوي, (دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات : تحليل نظري وتطبيقي), دار المنهاج, عمان- الأردن, ط2, 2005, ص256.ⁱⁱ
 ديوان الرقابة المالية الاتحادي, (دليل وبرنامج تقييم الأداء لعام 2006), بغداد, 2006, ص2.ⁱⁱⁱ
 عمر علي كامل الدوري, (تقييم الأداء المصرفي: الإطار المفاهيمي والتنظيمي), مصدر سابق, ص22.^{iv}
 ينظر أيضاً: ضرغام محمد علي منصور وخضير عباس الوائلي, (تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لمزارع خيرات أبي الفضل العباس (ع) للمدة (2015-2017)), مجلة الإدارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, المجلد 8, العدد 32, 2019, ص233.
 وكذلك ينظر: عبد الغفور حسن كنعان المعماري وحافظ جاسم عرب المولى, (تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للمدة (2002 – 2007) : دراسة تحليلية مقارنة), مجلة تنمية الرافدين, جامعة الموصل, كلية الإدارة والاقتصاد, المجلد 32, العدد 99, 2010, ص4.

عبد الوهاب مطر الداهري, تقييم المشاريع ودراسات الجدوى, دار الحكمة للطباعة والنشر, بغداد, 1995, ص429.
 محمد دياب وآخرون, (أساسيات تقييم كفاءة أداء المؤسسات الفندقية), دار الأيام, عمان - الأردن, ط1, 2015, ص30-32.
 كاظم جاسم العيساوي, (دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات : تحليل نظري وتطبيقي), مصدر سابق, ص262.^{vii}
 محمد دياب وآخرون, (أساسيات تقييم كفاءة أداء المؤسسات الفندقية), مصدر سابق, ص54.^{viii}
 احمد عبد الله سلمان الوائلي, (اختيار مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي - المالي: دراسة تطبيقية في شركات صناعة الأصباغ الحديثة - قطاع مختلط), مصدر سابق, ص17.^{ix}
 كاظم جاسم العيساوي, (دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: تحليل نظري وتطبيقي), مصدر سابق, ص269-273.^x
 حاتم جميل الحرازين ومحمد إبراهيم الراعي, (العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل والأجور في قطاع الصناعة التحويلية الفلسطيني خلال الفترة (1994 - 2012م), المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية, سلسلة العلوم الإنسانية, المجلد 18, العدد الأول, 2016, ص4.
 محمد العمري ومحمود حميدات, (العوامل المؤثرة في إنتاجية العمال والأجور في قطاع الصناعات التحويلية الأردني), المجلة الأردنية في إدارة الأعمال, المجلد 9, العدد الأول, 2013, ص83.
 عبد الوهاب النجار, (الحسابات الاقتصادية الرشد في عملية تقييم مشاريع التنمية والتصنيع), مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد 7, العدد 22, 2000, ص142.^{xiii}
 كاظم جاسم العيساوي, (دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: تحليل نظري وتطبيقي), مصدر سابق, ص269-273.^{xiv}
 شقيري نوري موسى وأسامة عزمي سلام, (دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية), دار المسيرة, عمان - الأردن, ط1, 2009, ص246.^{xv}
 كاظم جاسم العيساوي, (دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: تحليل نظري وتطبيقي), مصدر سابق, ص269-273.^{xvi}



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024



- xvii. عدنان تايه النعيمي وأرشد فواد التميمي، (التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري، 2007، ص96.
- xviii. اسكندر حسين علي القيسي وجاسم محمد حبيب العزي، (الجدوى الاقتصادية وتقييم الأداء في مزارع فستق الحقل)، مجلة العلوم الزراعية العراقية، مجلد 4، العدد 4، 2010، ص80.
- xix. شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، بيانات وتقارير الحسابات الختامية للمدة (2014 - 2021)
- xx. شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، بيانات وتقارير الحسابات الختامية للمدة (2014 - 2021).
- xxi. شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، بيانات وتقارير الحسابات الختامية للمدة (2014 - 2021)
- xxii. شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، بيانات وتقارير الحسابات الختامية للمدة (2014 - 2021)
- xxiii. التقرير المالية والحسابات الختامية للأعوام (2014-2021) لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية.
- xxiv. التقرير المالية والحسابات الختامية للأعوام (2014-2021) لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية.
- xxv. التقرير المالية والحسابات الختامية للأعوام (2014-2021) لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية.
- xxvi. اسكندر حسين علي القيسي وجاسم محمد حبيب العزي، (الجدوى الاقتصادية وتقييم الأداء في مزارع فستق الحقل)، مصدر سابق، ص83.
- xxvii. التقرير المالية والحسابات الختامية للأعوام (2014-2021) لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية.